مطارحات

كمال الذيب

الديمقراطية باعتبارها لعبة لغوية
مجلس «ديمقراطي» طائفي لاقتسام السلطة!

هل يمكن أن تكون الديمقراطية طائفية؟ أو أن تكون الطائفية ديمقراطية؟

جواب بكل بساطة لا يمكن أن تكون الطائفية ديمقراطية، لان الديمقراطية تكريس للمواطنة الحرة وان الوطن هو نقيض الطائفية بطبيعته الاجتماعية والسياسية والتنظيمية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن، وعندما يفرض هذا الوطن نفسه على الجميع تتوارى الطائفية وتذبل، وبهذا المعنى فإن في الطائفية ضياعا للوطن والمواطن، كما انه عندما تحل الطائفة محل الوطن فإنها تضفي عليه صفاتها فيتآكل ويموت في الذاكرة والعقول والسلوك قبل موته المادي ونفيه إلى العدم من خلال الحروب التدميرية العقيمة وإعادة إنتاج لحروب أخرى من ذات الطبيعة وهي الحروب التي تتغذى عليها الطائفية ولا تقوى على العيش بدونها..

صحيح انه بالإمكان إنشاء الطائفية المحاصصية، ولكن لن يكون ذلك إلا باتفاق الطوائف على إلغاء الوطن والمواطن وتقاسم المغانم على أسس طائفية، وإذا كان البعض يعتقد ان هذا النوع من المحاصصة «كتلك الموجودة في لبنان وتشق الحياة العامة والإدارة وجميع مؤسسات الدولة» فإنه من الأفضل له أن يتحدث عن أي شيء، إلا عن الديمقراطية والوطنية.

لا مجال، والحالة هذه، لأية حلول تلفيقية تخترع توازنات وهمية وبدائل ذات مسميات محايدة شكلا تلفلف بها جوهرها الأيديولوجي الرجعي، كأن يسمي الطائفيُ نفسه إيمانيا ديمقراطيا توافقيا، أو أن يدعو تنويري يساري تقدمي إلى سيادة «العدالة والحق» وإلى إزالة التمييز الطائفي ولكنه يرفض، في ذات الوقت، البديل الديمقراطي العلماني مجاملة أو مسايرة أو خوفا من حلفائه الطائفيين إلى النخاع..

إن الجدل العقيم حول ما سمي بالديمقراطية التوافقية بين الطوائف قد أفضى إلى خلطة عجيبة من المتضادات، هي اقرب إلى «الخلطة» المصلحية، لا تستقيم على أي وجه قلبتها، فعندما تلجأ بعض القيادات السياسية، بعد أن استتب لهم أمر الهيمنة الطائفية على الطائفة واحكموا السيطرة على مداخلها ومخارجها، إلى الترويج لتقسيم الوطن ليتحول إلى وطنين أو كانتونين، فإنهم «من حيث قصدوا أو لم يقصدوا» قد نجحوا فعليا في بناء جدار للفصل «الطائفي» بين المواطنين، من خلال تصنيفاتهم التمييزية المدمرة..

إن مثل هذه الدعوة –على الرغم مما تتستر به من شعارات «ضد طائفية»– تكرس واقع الطائفية، لأنها تريد في الحقيقة، استبدال هيمنة طائفة، بهيمنة طائفة أخرى بداية، ولكن عندما تبين استحالة ذلك عمليا وسياسيا وواقعا، وعندما أوصلهم تفكيرهم السطحي إلى انتهاء المعركة الطائفية بما يشبه التعادل في مباراة الصراع المفتعل المصطنع، فضلوا اللجوء إلى التقسيم الطائفي لإدارة الدولة، من خلال ما يشبه مجلس الطوائف لاقتسام السلطة، «وليسم مجلس الطوائف الديمقراطي مثلا» مادامت القصة كلها مجرد لعبة لغوية لا أكثر ولا اقل، وهكذا يستمر تاريخ الوطن في الدوران في حلقة مكررة من الخراب والدمار والغبن الشامل، نتيجة الاستماتة في الوصول إلى السلطة بأي ثمن، وآخر «تقسيمها»!.

إذا كان بعض الطائفيين لايزالون إلى اليوم يعتبرون الديمقراطية بدعة لا تجدر الثقة بها أو اللجوء إليها إلا للظفر بالسلطة «التي تتحول إلى غنيمة»، فإن التيارات الجديدة التي أحست أن لها بعض التأثير العددي ارتأت في الديمقراطية وسيلة نافعة للوصول إلى هذا الهدف كمطية للوصول إلى السلطة والسيطرة على المجتمع وإدارته، ولا يتم استخدام الديمقراطية إلا كآليات شكلية للسيطرة على المجتمع والتحول تدريجيا إلى ديكتاتورية دينية طائفية، أما ما بقي من الديمقراطية فهو مجرد هيكل عظمي بدون حياة يمنع أي حراك ديمقراطي مستقل عن سلطة أو أي شكل من أشكال الاحتجاج عليها، وتكريس هيمنة الفقهاء على الحياة العامة والخاصة للمواطنين، ويتم تكفير وتخوين أي حركة خارج هذا الضبط والربط الصارمين، وفي ظل هكذا «ديمقراطية» يتم إعدام المعارضين واعتبارهم جواسيس وعملاء للغرب، ومنع التظاهر الحر بل ومنع حتى الأنشطة الثقافية والفنية والسينمائية وغيرها..

> **من الأفضل لهم أن يتحدثوا عن أي شيء إلا عن الديمقراطية**

إذا كنا نتفق على ضرورة جعل الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية محصنة بسياج من القيم الدينية التي تشكل هوية المجتمع، فإنه لا يمكن القول بأننا ديمقراطيون ونتكئ في ذات الوقت إلى سلطة المقدس الذي لا رد لقوله في الشأن السياسي أو الاجتماعي «حيث لا معارضة» بما يعني في النهاية انتفاء الديمقراطية في أهم تجلياتها العملية.

للرجوع للمقالات السابقة

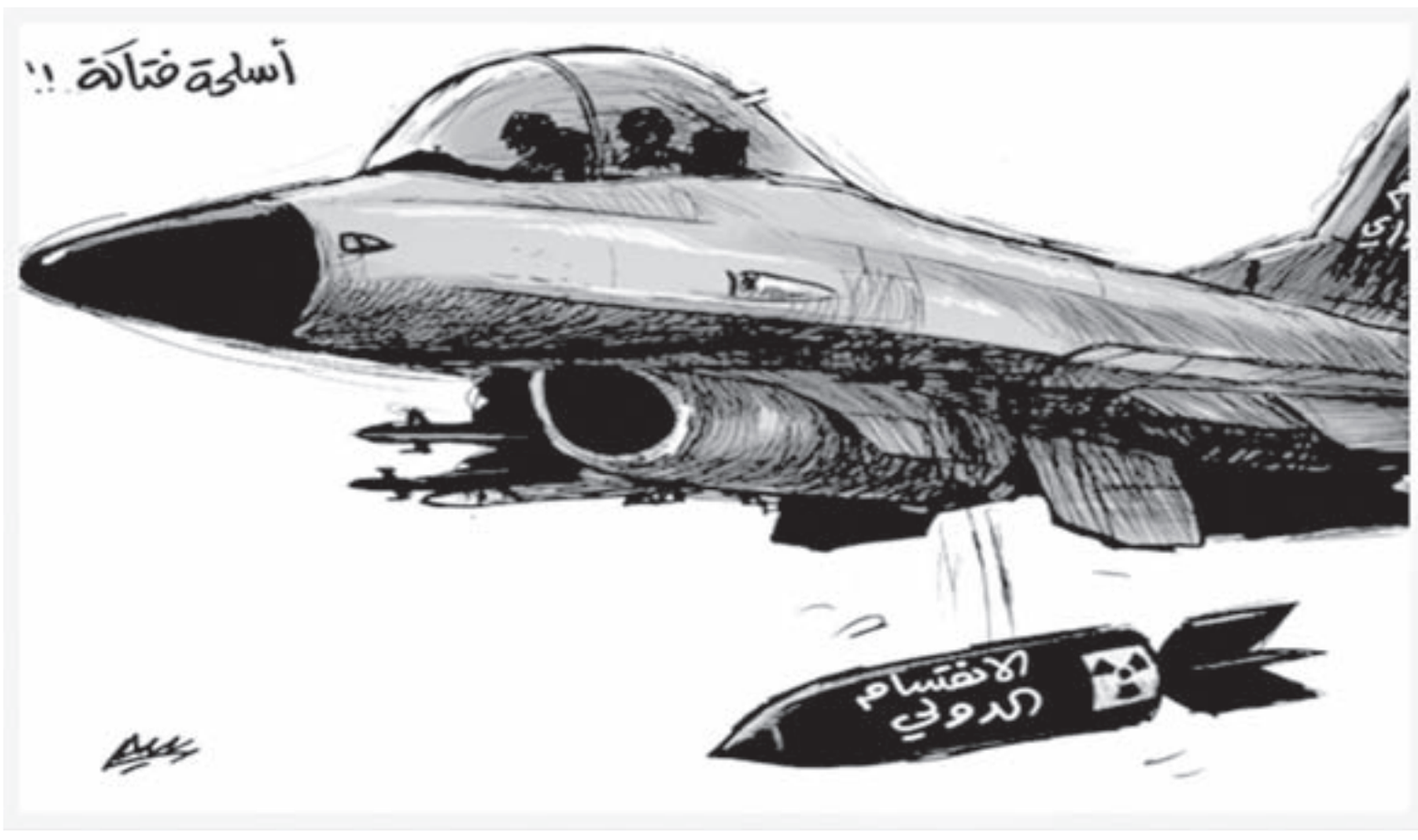

مسامرات

خالد البسام

تحسن الى الأسوأ

يعترف صاحب نوبل للآداب الكاتب الشهير «غابيريل غارسيا ماركيز» في مذكراته بأن بعض مراحل شبابه كانت صعبة إلى درجة كما يقول «بدأت أتحسن إلى الأسوأ»!

وإذا انتبه القارئ جيدا إلى هذه العبارة البليغة فإنه سيجد سيلا أمامنا الآن من التحسن إلى الأسوأ وليس طبعا إلى الأفضل كما تفترض فينا بديهيات الحياة وضروراتها.

وداخل هذه العبارة المخادعة نكتشف زيف كثير منا الذين يعتقدون أو يتوهمون انهم تغيروا وتطوروا لكنهم لم يتغيروا الا إلى الأسوأ، ومن سئ إلى أسوأ كما نقول عادة.

وعلى الصعيد العملي يفترض بنا إننا عندما ننجح في عمل ما ان ننتهي بسرعة من الحديث عن هذا النجاح والثرثرة الطويلة التي نقضيها حوله ونبدأ في الحال بالتحضير لعمل آخر ونجاح غيره، لكن ما يحدث هو في اغلب الأحيان هو العكس. فمن يقدم عملا متميزا اليوم يدعي انه وصل البطولة والكمال وبالتالي فلا داعي ولا مطلوب منه ان يقدم شيئا آخر. بل وأحيانا نجد ان أصدقاءه والمجتمع لا يقدم له الا كل إحباط. فأنت قدمت عملا ناجحا ويجب عليك الافتخار به وعلى الدولة ان تكرمك وتقدم لك الأوسمة والنياشين، وبالتالي فلا داعي ان توجع رأسك بعمل جديد !

وفي مقابل هؤلاء نكتشف ان الغالبية العظمي من البشر عندنا هي التي تتقدم ولكن إلى الأسوأ، وتسير ولكن دائما إلى الوراء عملا بالمبدأ الشهير خطوة

إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف وأحيانا مائة خطوة إلى الخلف. بل وتلاحظ في هذه الغالبية الكبيرة ان خطواتها تسير في خطى متخلفة عن باقي الدنيا. فبعضنا مثلا يتعلم أشياء كان من المفروض ان يتعلمها قبل عشرين سنه وعندما تعلمها كان قد انقضي وقتها وزمانها أيضا، وصار من المطلوب عليه ان يتعلم أشياء أخرى.

ليس التعليم والمهارات والتكنولوجيا والنجاح والإبداع هي فقط ما يسير الكثير منا فيها إلى الخلف ويتقدمون فيها بخطوات ولكن إلى الوراء ولكن أيضا مهارات الحياة وأخلاقها وآدابها فهي أيضا ترينا بشرا سرعان ما يتدهور مستواهم الأخلاقي كلما كبروا رغم ان الكبر يعلمهم ويعطيهم العكس. وترينا كذلك كيف يتدحرج الكثيرون منا إلى هاوية الفشل بامتياز.

ومع كل هذا الا انني لم أجد أحدا اليوم يقول أو يعترف بأنه» تحسن إلى الأسوأ « حتى ولو كان في القاع بل الجميع متفق انه يتقدم إلى القمة !

للرجوع للمقالات السابقة

albassamk1@hotmail.com

د. عصام عبدالله dressamabdalla@yahoo.com

حكمة ملك وحنكة جنرال ومحنة رئيس

الموقف المشرف للعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز تجاه شعب مصر وجيشها عام 2013، «لا يقل شجاعة» عما فعله الراحل الملك فيصل بن عبدالعزيز «قبل أربعين عاما» مع شعب مصر وجيشها وتحديدا في حرب أكتوبر عام 1973. سيذكر التاريخ أن الشقيقة الكبري «المملكة العربية السعودية» استشعرت في التوقيت المناسب حجم الخطورة على أرض الكنانة، ومن ثم استخدمت كل ثقلها الدولي و«أسلحتها المناسبة» لإنقاذ مصر من براثن مؤامرة كبرى، ونجحت بالفعل في «لجم» التهور السياسي الغربي ضد مصر!

لا أتحدث هنا عن الدعم المادي فقط (5 مليارات دولار) من جملة 12 مليارا من دول الخليج، في وقت تساومنا فيه ليس «على كرامتنا وإرادتنا الوطنية» الدول الغربية وصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى المانحة للقروض فحسب، وإنما أيضا الدعم المعنوي والسياسي الدولي، فقد انتزع عميد الدبلوماسية العربية الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة موافقة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على منح خارطة الطريق في مصر فرصة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

الأهم من ذلك إدانة «هولاند» للعنف والإرهاب من جانب أنصار الإخوان المسلمين! ما يعني احترام السعودية «أكبر دولة عربية إسلامية – سنية» لإرادة الشعب المصري، وتبرئة الدين الإسلامي أمام العالم من تهمة العنف والإرهاب الذي تمارسه جماعة سياسية «بعينها» تحتكر الدين لنفسها، وتوظفه بكل السبل المشروعة وغير المشروعة من أجل الوصول إلى السلطة ولو على حساب سمعة المسلمين ودماء الآخرين في كل مكان!

على النقيض تماما مما تفعله الحكومة الإسلامية في «تركيا» بقيادة رجب طيب أردوغان، التي تؤلب الغرب ضد مصر وتستعدي مجلس الأمن وترعى إرهاب التنظيم الدولي للإخوان «تخطيطا وتمويلا» بما يشكل خطورة حقيقية على الأمن القومي المصري، لذلك فإن أقل ما فعلته الحكومة المصرية، هو ما أعلن عنه في الصفحة الرسمية للرئيس المؤقت عدلي منصور، على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، من توقيع مندوب مصر بالأمم المتحدة على الوثيقة الدولية للاعتراف بمذابح الأرمن التي قام بها الجيش التركي وراح ضحيتها مليون قتيل على الأقل.

فتح ملف إبادة الأرمن وفضح حقيقة جرائم الأتراك وهي جرائم ضد الإنسانية بلا شك، معناه أن مصر اتخذت «قرارا لا رجعة فيه»: الحرب على التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في «معاقله» في العالم «وليس فقط فرعه في مصر»، وبمعنى أكثر وضوحا نحن على أعتاب «حرب استخباراتية» شرسة لن يسلم من شرورها وفضائحها أحد، شعارها: «ليس في الحرب مكرمة» كما يقول الفرنسيون، وبالمناسبة: الجنرال عبدالفتاح السيسي، قبل أن يصبح وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة، كان مديرا للمخابرات الحربية والاستطلاع!

> **حنكة الجنرال ضغطت على الأعصاب المحترقة للجماعة حتى كادت أن تتفجر**

لن يتوقف الأمر عند تركيا.. فقد تزامن ذلك مع التهديد بالكشف عن وثائق وأدلة تدين أجهزة مخابرات دول كبرى مثل: فرنسا والمانيا وانجلترا والولايات المتحدة «متهمة» بتمويل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين من أجل الوصول إلى الحكم في البلدان العربية والهيمنة على المنطقة، في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، أو «سايكس – بيكو 2»!

المستشارة «تهاني الجبالي» نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا «سابقا» كشفت عن أسماء بعض رؤساء العالم «المتورطين» في تمويل عمليات مشبوهة لتوطين الإرهاب وزرعه في الخارج، وطرحت هذا التساؤل في برنامج تليفزيوني شهير: ما هو الدور الخفي للأخ «الإفريقي» غير الشقيق للرئيس أوباما في هذا الصدد، باعتباره أحد مهندسي إدارة الاستثمارات الكبرى في تمويل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين!

«تهديد أوباما» امتد لجماعة الإخوان المسلمين «نفسها» في مصر التي التزمت –الصمت– حتى الآن، في انتظار ان يفي أوباما بتعهداته ويضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن قادة التنظيم وعدم محاكمتهم، لكن يبدو أن «حنكة الجنرال السيسي» ضغطت على الأعصاب المحترقة للجماعة حتى كادت أن تنفجر، فقد هدد «سعد الشاطر» نجل خيرت الشاطر الرجل القوي في التنظيم، والمحبوس على ذمة قضايا جنائية عديدة، وصرح لوكالة أنباء الأناضول: أنه يملك «معلومات ناسفة» بالصوت والصورة تهدد مستقبل أوباما السياسي وتضعه في السجن، إذا لم يفرج فورا عن والده!

مقايضة «أمن مصر القومي» بأمن «جماعة الإخوان المسلمين» التي مارست العنف والإرهاب في العالم وعلى امتداد عقود طويلة، هو استهانة بكرامة المصريين والأحرار في كل مكان، ومهانة للدول التي تدعي أنها حامية للحريات وحقوق الإنسان وهي «في نفس الوقت» ترعى الإرهاب وتزرعه في الدول الأخرى باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان!

بالاتفاق مع إيلاف